



تقييم سياسة الإنفاق العام على التعليم في ليبيا

د. علي يوسف اخميرة

قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

ali.khamaira@gmail.com

أ. وسام ابراهيم عواز

قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

wesam226@gmail.com

أ. عمار سالم غربية

قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

amar.ghareba@yahoo.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التطور في الإنفاق العام على التعليم في ليبيا ومقارنته بالإنفاق العالمي وتقييم سياسات الإنفاق العام في ليبيا وسبل تطوير قطاع التعليم في ليبيا، حيث أعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ليبيا حققت طفرة كبيرة في تحقيق العديد من الأهداف الخاصة بزيادة معدلات الاستيعاب وخفض معدلات التهرب من التعليم خلال العقود الماضية. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق على التعليم إلا أن هذا الإنفاق ظل ضئيلاً بالنسبة لجملة الناتج المحلي الإجمالي كما أظهرت النتائج إن أغلب الإنفاق على التعليم في ليبيا كان خلال العقود الماضية على الإنفاق الإداري والتشغيلي مما أضعف الاهتمام بالإنفاق الاستثماري في قطاعي التعليم والتدريب

وأوصت الدراسة بتطبيق نظام الجودة في المدارس والجامعات لضمان هذه الجودة وصونها واستمراريتها، وإدراج الإنفاق على التعليم، خاصة التعليم العالي، كأولوية في سلم الإنفاق الحكومي، والعمل على زيادة الإنفاق الاستثماري في قطاع التعليم.

المقدمة:

هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يُشدد الاقتصاديون ومنهم ثيودور شولتز، على أهمية الاستثمار في الإنسان لما له من كبير الأثر في النمو الاقتصادي، وعلى أن التعليم هو الطريق الأمثل للاستثمار في رأس المال البشري وتنميته. فالإنفاق على التعليم يعد استثماراً ذا عوائد ومكاسب مستقبلية و من الخطأ أن نعتبر نفقات التعليم استهلاكاً فورياً حيث يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن



يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الايجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار.

مشكلة البحث:

تتميز معظم الدول النامية والتي منها ليبيا بهيمنة الإنفاق العام على التعليم وذلك لضعف دور القطاع الخاص كعنصر مكمل لتمويل التعليم، وعليه فإن التمويل الحكومي يتحمل لوحدة مهمة تلبية طموحات التوسع والتطور المطلوب في التعليم لمواكبة الثورة العلمية والإيفاء بمتطلبات الجودة.

ويعد الإنفاق علي التعليم من أبرز القضايا التي تسعى الدول المتقدمة والنامية لتعظيم العائد منه، إلا أن الدول المتقدمة حققت تقدماً ومعدلات مرتفعة من عائد الإنفاق على التعليم، بيد أن الأمر يختلف بالنسبة إلي الدول النامية التي تعاني من انخفاض في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، وتدني جودة العملية التعليمية بها، وقد كانت النتيجة لذلك تواضع عوائد الإنفاق على التعليم في تلك الدول ومنها ليبيا، هذا بالإضافة إلي قصور النظام التعليمي عن إمداد سوق العمل بالمهارات الضرورية اللازمة، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى كفاءة الانفاق العام في ليبيا على التعليم في ضوء ثلاثة معايير وهي معيار الكفاية ومعيار العدالة ومعيار الكفاءة؟

فرضية البحث:

يتميز الإنفاق العام على التعليم في ليبيا بعدم الكفاءة.

أهداف البحث:

- 1- دراسة التطور في الانفاق العام على التعليم في ليبيا ومقارنته بالإنفاق العالمي.
- 2- تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في ليبيا.
- 3- دراسة التوجهات الأساسية للإنفاق العام على التعليم في ليبيا.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من تحليل دور الإنفاق العام علي التعليم في ليبيا في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة حيث يعد الإنفاق علي التعليم من أبرز القضايا التي تسعى الدول المتقدمة والنامية لتعظيم العائد منه.

منهجية البحث:

يعتمد التحليل في هذا البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي .

تقسيم البحث:

المبحث لأول: الاستثمار في التعليم.

المبحث الثاني: واقع التعليم في ليبيا.

المبحث الثالث: التطور في الانفاق العام على التعليم والتدريب في ليبيا.

المبحث الرابع: تقييم الإنفاق على التعليم في ليبيا .

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات.

1- الاستثمار في التعليم:

لقد أشارت منظمة ليونسكو في برنامج وميزانية 2007 بأن التعليم هو عملية تعلم تبدأ منذ الولادة لتأخذ مكانها في العائلة والمجتمع والأكثر في المدرسة أنه تعزيز للقيم والتصرف ونمط الحياة لجعل الإنسان مواطناً صالحاً.





والتعلم عملية تعمل على إرساء عمليات أو أساليب للتفكير السليم المنطقي، فالتعليم من شأنه أن يمد الإنسان بمعلومات تفسيرية عامة تساعد على مواجهته المواقف وحل المشكلات. (منصور أحمد، 1975، ص200) إذن فالتعليم هو فهم المعرفة وتفسيرها وهو بذلك لا يعطي إجابات قاطعة ولكن يعمل على تنمية ذهن منطقي رشيد يستطيع أن يحدد العلاقات بين المتغيرات التي ترتبط بعضها البعض ويتمكن بالتالي من فهم الظواهر المختلفة.

كما يقصد بالتعليم إكساب الشخص المعرفة والمهارة لتطوير عاداته واتجاهاته وهو الاصطلاح الذي يشمل الإطار العام للموضوع. (عربي علي، 2002، ص108).

ويساهم في رفع الإنتاجية ورفع الاستثمار والادخار ويساعد على التغيير التقني والتكنولوجي، ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية ويسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافسي والإبداع وتكملة أدوار المجالات الأخرى في عملية الإنتاج كما يؤثر على قرار الهجرة وبذلك يزيد الإنتاجية ويساعد على تحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص وإيجاد فرص العمل لأفراد المجتمع جميعاً.

والمقصود بالاستثمار هو الزيادة في معدل تكوين رأس المال المادي، ولكن هذه الزيادة في رأس المال لا تؤتي ثمارها في عملية التنمية الاقتصادية إذا لم تتم المعرفة والخبرات البشرية بالمعدل نفسه على الأقل، ولذا فإن النظرية التقليدية للاستثمار يجب أن تتسع لتشمل الانفاقات التي تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري ورفع كفاءته الإنتاجية مثل الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية.

وللنهوض بعملية الاستثمار في رأس المال البشري فإن شولتز يقترح الاهتمام في مجموعة من الأنشطة المتصلة بتنمية وتحسين نوعية رأس المال البشري ومن بين هذه الأنشطة نذكر (بكري كامل، 1986، ص320). الخدمات الصحية حيث أنها تؤثر في رأس المال البشري كما ونوعاً كما عن طريق تخفيض الوفيات ونوعاً عن طريق التأثير في مقاومة الأفراد للأمراض وزيادة حيوية العنصر البشري ومن تم كفاءته الإنتاجية.

ويحتل الاستثمار في التعليم مكانة هامة بين أولويات الاستثمار ويجب أن يوجه ما يكفي له من مخصصات في ميزانية الدولة ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع.

ولقد أكدت تقارير اليونسكو ان هناك علاقة هامة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم وفقاً لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم هو أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام والدراسات الحديثة تشير إلى أن نسبة إضافته واحدة في التعليم تحقق نمو في الناتج المحلي بنسبة 7% وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة. (الزلزلة، 2011، ص2)

2 - واقع التعليم في ليبيا:

إن التعليم والتدريب في ليبيا مر بمراحل كثيرة خلال فترة 45 سنة الماضية وسنحاول في هذا المبحث أن نتكلم بإيجاز عن واقع التعليم والتدريب في ليبيا وذلك بسرد لبعض التحولات التي شهدتها هذا القطاع منذ سنة 1970 وحتى وقتنا الحاضر فلقد أولت الدولة عناية خاصة بقطاع التعليم والتدريب والبحث العلمي والشباب من سنة 1970 وذلك من خلال خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي إذا ركزت معظم خطط التنمية على العناية بالنواحي الكمية والكيفية وتوفير الإمكانيات المادية والفنية والبشرية للمؤسسات التعليمية والتدريبية.



1-2 واقع التعليم الأساسي في ليبيا:

لقد أولت الدولة اهتمام كبير بالتعليم الأساسي وجعلت التعليم إلزاميا للذكور والإناث في المرحلتين الابتدائية والإعدادية وشهد التعليم الأساسي تطور ملحوظ خلال العقود السابقة حيث زاد عدد الطلاب وعدد الفصول الدراسية وعدد المدرسين والمدارس بشكل كبير والجدول رقم (1) يوضح لنا عدد التلاميذ وعدد المعلمين وعدد المدارس خلال فترات مختلفة للفترة من 1970-2012 للتعليم الأساسي.

جدول رقم (1)

عدد التلاميذ وعدد المعلمين وعدد المدارس خلال فترات مختلفة للفترة

(1970-2012) للتعليم الأساسي.

عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ	العام الدراسي
1224	9151	310146	1970-1969
-	850.58	1.174.586	1990-1989
4589	333821	1088120	2006-2005
3798	146730	1003794	2009-2008
3831	445706	1154045	2010-2009
3250	-	1031263	2011-2010
3269	1635087	1003865	2012-2011

المصدر:

- إعداد مجموعة من الاساتذة، 1994، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1969-1994، مصراته، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- تقارير ديوان المحاسبة، أعداد مختلفة.

من خلال الإحصائيات السابقة الواردة بالجدول رقم (1) لأعداد التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي نلاحظ الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ والتي ترجع إلى زيادة عدد السكان ككل حيث كان عدد التلاميذ (310164) خلال العام 1970-1969 ووصل في العام الدراسي 2011-2012 إلى (1003865) تلميذ وتلميذة كما اننا نلاحظ زيادة عدد المدرسين من (9151) مدرس ومدرسة في عام 1970-1969 إلى 163587 مدرس ومدرسة عام 2011-2012 كما تطور عدد المدارس في التعليم الأساسي من 1224 مدرسة في عام 1970 إلى 3269 في عام 2012 ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد المدارس انخفض في سنة 2011 مما كان عليه في سنة 2010 وذلك بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد في سنة 2011 وأدى إلى تدمير عدد من المدارس ونحن اقتصرنا في هذا الجدول على هذه السنوات فقط لأن هذا هو الذي توفر لنا من إحصائيات قطاع التعليم مثله مثل كثير من القطاعات في ليبيا لا يوجد لديه أرشيف فهذا القطاع يمر بمرحلة عدم استقرار اداري كما أن وزارة التعليم تم نقلها من مكان إلى آخر كما تم دمجها مع وزارة أخرى في بعض السنوات كما انه لا توجد لديه إحصائيات قبل عام 2006 وهو تاريخ تأسيس الوزارة بهيكلتها ومبناها الجديدين اما الاحصائيات المذكورة قبل ذلك التاريخ فهي من مصادر مختلفة.

2-2 التعليم الثانوي في ليبيا:

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فهو الآخر قد شهدا تقدم هائل في اعداد الطلبة و اعداد المدرسين بالدرجة الأولى أما بالنسبة للمدارس فلم تشهد ذلك التطور الكبير ولم تواكب الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب في هذه المرحلة ويمكن توضيح المراحل التي مر بها التعليم الثانوي في الجدول التالي.

جدول رقم (2)

يبين أعداد الطلاب والمعلمين والمدارس بمرحلة التعليم الثانوي في ليبيا

عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب	العام الدراسي
329	803	45372	1970-1969
-	7667	81669	1990-1989
-	73329	333091	2005-2004
852	53730	207471	2009-2008
883	20166	1074751	2010-2009
762	34742	220262	2011-2010
785	53979	223623	2012-2011

المصدر:

- إعداد مجموعة من الاساتذة، 1994، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1969-1994، مصراته، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- تقارير ديوان المحاسبة، أعداد مختلفة.

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نلاحظ أن هناك كثير من السنوات غير مذكورة ويرجع ذلك كما سبق وأن ذكرنا إلى عدم الاستقرار الإداري الذي أدى إلى ضياع الكثير من المستندات المهمة بسبب تنقلات امانة التعليم ودمجها مع بعض الوزارات في بعض السنوات.

ومن خلال البيانات السابقة في الجدول رقم (2) نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الطلبة وبشكل كبير خلال الاربعة العقود السابقة فمن (45372) طالب وطالبة في سنة 1969 إلى (223623) طالب وطالبة في العام الدراسي 2012/2011. كما أن عدد المدرسين زاد بشكل كبير ففي العام الدراسي 1969 كان عددهم (803) مدرس ومدرسة و أصبح في العام الجامعي 1990-1989 (7667) مدرس ومدرسة ثم تضاعف العدد وبشكل كبير في العام الدراسي 2005 وأصبح (73329) مدرس ومدرسة ثم انخفض في العام الدراسي 2009-2008 ليصل إلى (53730) وذلك بسبب إصدار قرار من اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (4) لسنة 2007 بشأن ضوابط تسكين العاملين بمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط واشترط القرار أن لا يسكن في مهنة التعليم إلا من يحمل مؤهلا تربوياً معتمداً. أما بالنسبة لعدد المدارس فلم ينمو بشكل كبير ولم يواكب زيادتها زيادة عدد الطلاب كما أن الأحداث التي وقعت في 2011 أدت الى دمار وتوقف بعض المدارس و أصبحت غير مؤهلة للعملية التعليمية.

هذا هو واقع التعليم الاساسي والثانوي في ليبيا في الوقت الراهن ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات من أهمها ما يلي:

- 1- انعدام البيئة التعليمية في بعض المدارس بمختلف المناطق التي لا ينطبق عليها المعايير التربوية لانعدام الصيانة فيها وخطورة بعض مبانيها على حياة الطلاب وعدم صلاحية عدد كبير منها لأداء مهامها التربوية لافتقارها لمعامل الحديثة وافتقار العديد منها لأبسط الوسائل التعليمية الحديثة في المجالات العلمية والتكنولوجية.





2- تتوع مؤهلات المعلمين في التعليم ما بين الحاصل على الشهادة الإعدادية والمؤهلات المتوسطة والجامعية وهو يعنى أن مشكلة المعلم ليست الكم وإنما هي مشكلة كيف ونوعية الأعداد وندرة المدرسين في بعض التخصصات وعدم خضوع المدرسين إلى دورة تدريب قبل العمل وأثناء العمل مما يؤثر على قدرات المعلم وعمله فهو لا يتطلع إلى جديد في مجال عمله.

3- تخلف بعض المناهج الدراسية وهيمنة طرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين بما يعوق تنمية المهارات العقلية العليا المساعدة على التعليم الذاتي والإبداع وابتعادها عن التجارب العلمية.

4- ضعف تطبيق نظم ولوائح تنظيم العمل وحقوق المعلم والتلميذ.

5- عدم وجود الحوافز للمعلمين وانخفاض الرواتب في هذا القطاع له أثر سلبي على المعلم.

6- عدم الاستقرار على المناهج وتغيير نظام التعليم المتوسط كما حدث في التعليم الثانوي فمن الثانوية العامة إلى الثانوية التخصصية ثم ثانوية عامة من جديد هذا كله له آثار سلبية على قطاع التعليم.

2-3 واقع قطاع التعليم العالي في ليبيا:

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي والتدريب فإن القطاع يضم 14 جامعة إضافة إلى (100) معهد في مختلف أرجاء البلاد أصبح الكثير منها يمنح درجة البكالوريوس بعد (4) أعوام والدبلوم بعد (3) أعوام كما يضاف إلى هذه الكليات والمعاهد أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس والتي تمنح درجة الماجستير كما ان هناك بعض الكليات

جدول رقم 3

أهم البيانات الأساسية حول التعليم العالي في ليبيا

ت	البيان	العدد أو النسبة المئوية
1	عدد الجامعات	14
2	عدد الكليات	198
3	عدد الأقسام التخصصية	1256
4	إجمالي عدد الطلاب.	342795
5	النسبة المئوية لطلاب التعليم الجامعي إلى عدد السكان (6) مليون.	5.7%
6	عدد أعضاء هيئة التدريس القارين	9525
7	عدد أعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
8	عدد أعضاء هيئة التدريس المتعاونين	5194
9	عدد المعيدين	4114
10	عدد الوافدين للدراسات العليا	5948
11	عدد الموظفين بالجامعات	18627
12	متوسط عدد الطلاب للقاعة أو المدرج الواحد.	113 لكل قاعة
13	عدد قاعات الإنترنت	94
14	عدد الطلاب لقاعة الإنترنت الواحدة	3647 طالب
15	عدد المعامل والمختبرات العاملة	1476
16	عدد الفنيين والمهندسين العاملين بالمعامل والمختبرات	2336
17	متوسط عدد الفنيين والمهندسين للمعمل الواحد	1.6

المصدر: تقرير اللجنة المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي، 2012.

والجامعات بها كليات تمنح درجة الماجستير والدكتوراه. ويوضح لنا الجدول رقم (3) أهم البيانات الأساسية حول التعليم العالي في ليبيا.





نلاحظ من الجدول السابق أن هناك خللاً واضحاً في منظومة التعليم العالي بداية من النسبة المتدنية لطلاب التعليم العالي نسبة إلى عدد السكان خاصة وإن ليبيا يشكل الشباب فيها الغالبية العظمى من تركيبها السكانية كذلك نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد الطلبة الموفدين الى الخارج دون إعداد برامج واضحة للاستفادة من الطلبة الموفدين إلى الخارج بعد عودتهم.

كذلك تعاني أغلب الجامعات من ضعف تجهيز المعامل والمختبرات وعدم وجود المواد اللازمة لتشغيل هذه المعامل والمختبرات كما أن أغلب هذه المعامل تعاني من مشكلة الاكتظاظ بالطلبة بسبب قلتها وعدم إضافة معامل جديدة لذلك نجد أن الجانب العلمي في كثير من الجامعات فيه الكثير من التقصير وجل الدراسة تعتمد على الجانب النظري فقط.

كما أن المناهج التي تدرس وطرق التدريس التي تستخدم تعاني الكثير من القصور والضعف وكذلك عدم الاعتماد على المراجع والمناهج الرئيسية والاعتماد على الملخصات الورقية.

ويواجه قطاع التعليم العالي في ليبيا في الوقت الحالي العديد من التحديات من أهمها ما يلي:

أولاً: ازدياد أعداد الطلاب المنسبين للكليات بدرجات تفوق الساعات الاستيعابية بكثير.

ثانياً: قصور المبنى التعليمي الإداري وعدم توفر المعايير المطلوبة فيه.

ثالثاً: قصور بعض المناهج الدراسية من حيث مواكبتها لمتطلبات الجودة والتطورات العلمية واحتياجات السوق.

رابعاً: القصور في التجهيزات المعملية والمستلزمات التعليمية.

خامساً: القصور الواضح في تجهيزات المكتبات من حيث الكتب المنهجية والدورات العلمية والتجهيزات التقنية والمعلوماتية.

سادساً: ضعف استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات التعليمية والإدارية.

سابعاً: ضعف البنية التحتية والقصور في الخدمات العامة.

ضعف التمويل ومحدودية صلاحيات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام خاصة في الانفاق على الأمور التشغيلية والتسييرية والصيانة البسيطة العاجلة والطارئة.

ثامناً: المشكل الأمني الحاضر بقوة حيث أن الجامعات أصبحت تعاني الكثير من الاختراقات الأمنية وانتشار المخدرات وانتشار عمليات السرقة والنهب في الجامعات.

تاسعاً: فشل الجامعات والمعاهد الخاصة وعدم إلزامها بأداء تعليمي عالي ومنحها الشهادات بالمقابل المادي دون النظر إلى العملية التعليمية كما أن الكثير منها ليس معتمد لدى إدارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

عاشراً: الانتشار الأفقي والعشوائي للجامعات والمعاهد دون ارتباط ذلك بأهداف تعليمية أو خصائص ديموغرافية أو ثقافية معينة أو احتياجات اقتصاد الوطن.

الحادي عشر: عشوائية قرارات الأيفاء إلى الخارج.

الثاني عشر: الافتقار إلى التخطيط التعليمي الذي يحقق التكامل حيث مخرجات التعليم الأساسي والثانوي وبين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المعاهد العليا والجامعات في المعرفة الأساسية التي ينبغي توفرها في الطلاب قبل الدخول إلى المرحلة الجامعية.

الثالث عشر - نقشي الغش في جميع مراحل التعليم مما يؤدي إلى زيادة ارتفاع نسبة المقبولين في الجامعات.

الرابع عشر: ارتفاع معدل التسرب والرسوب في المؤسسات التعليمية العليا خاصة في الجامعات والمعاهد الرئيسية وعدم تطبيق اللوائح المتعلقة بطرد وانذار الطلبة الراسبين أو المتأخرين في العملية التعليمية.



د. علي يوسف اخميرة ؛ د. وسام ابراهيم عواز ؛ د. عمار سالم غريبة
جامعة المرقب
الخامس عشر: حالة عدم الاستقرار السياسي والانقسام بين الشرق والغرب كان له دور كبير في التأثير على قطاع التعليم بشكل عام.

3- التطور في الإنفاق العام على التعليم والتدريب في ليبيا:

سنتكلم في هذا المبحث عن التطور في الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا وتحليل أهم التحولات والتطورات التي شاهدها هذا القطاع خلال فترة الأربعة عقود الماضية.
إن الإنفاق على التعليم والتدريب يعتبر مؤشراً على الأهمية التي توليها الدولة لعملية بناء رأس المال البشري. كما أن دراسة وتحليل أهم التطورات والتحولات التي طرأت على الإنفاق على التعليم والتدريب يمكن أن يحدد لنا مدى مساهمة بناء رأس المال البشري في عملية التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل من القدرات العلمية والمهنية والفنية والمهارات الإبداعية.

3-1 حجم الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا:

من خلال استعراض للأرقام والنسب التالية للإنفاق على التعليم والتدريب خلال السنوات الماضية نلاحظ أن الإنفاق الفعلي لقطاع التعليم والتدريب قد مر بعدة مراحل مختلفة حسب الوضع السياسي والاقتصادي الذي مرت به ليبيا في العقود السابقة فسنجد في بعض السنوات كان الإنفاق على هذين القطاعين تمتع بقدر كبير من المخصصات المالية في الميزانية العامة للدولة في حين أن هناك سنوات شهدت انخفاض كبير في الإنفاق على هذين القطاعين وتم إيقاف العديد من المشاريع التعليمية والتدريبية.

جدول رقم (4)

الإنفاق الفعلي لقطاعي التعليم والتدريب في ليبيا خلال الفترة 1970-2010 مليون دينار ليبي

الفترة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على التدريب
1974-1970	29.5	3.2
1980-1975	93.9	8.0
1988-1981	111.1	10.5
1999-1989	57.6	15.0
2010-2000	600.8	60.1
2010-1970	178.58	19.36

المصدر: فلاح الربيعي

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من 1970-1974 بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على التعليم والتدريب ما يقارب 32.700.000 مليون دينار ليبي.

كان نصيب الإنفاق على التعليم ما يقارب 29.5 مليون دينار في حين كان نصيب الإنفاق على التدريب 3.200 مليون دينار ليبي وكان هذا الإنفاق يشمل زيادة عدد الفصول الدراسية الذي كان متدنياً ولقد بلغ عدد الفصول في بداية السبعينات من القرن الماضي (11.628) ألف فصل مقسمة على مراحل التعليم العام على النحو التالي:

(11.110) ألف فصل للتعليم الأساسي و (281) فصل للتعليم الثانوي العام و (61) فصل للتعليم الفني و (176) فصل لمعاهد المعلمين والمعلمات.

وهذه الزيادة في عدد الفصول تتطلب زيادة في عدد المدرسين ولقد بلغ عدد المدرسين في هذه الفترة في جميع مراحل التعليم العام في ليبيا (97.938) مدرس ومدرسة مقسمة على النحو التالي: (85.058) مدرساً ومدرسة



في التعليم الأساسي و (7.667) مدرساً في التعليم الثانوي العام و (1.880) في التعليم الفني و (3.333) في معاهد المعلمين والمعلمات.

ومع زيادة عدد الطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم كما هو موضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

عدد الطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم

السنة	التعليم الأساسي	الثانوي العام	التعليم الفني	معاهد المعلمين	التعليم الجامعي
70	347162	8304	1457	4725	3663
71	385418	8260	3088	5377	5300
72	448881	9429	3202	5984	3600
73	514967	10902	2348	10826	8235
74	558914	13471	3481	16666	9612
75	605844	14680	2883	19546	12013
76	650569	16839	3700	21246	11234
77	712783	20561	4919	22521	11744
78	746994	22642	-	24153	13352
79	839000	28700	7600	28700	13634
80	875600	38300	11600	31200	13488
81	8977000	49400	13800	27800	17668
82	947400	57100	16900	27800	22985
83	950600	58900	21.400	30700	27255
84	982212	65649	22217	2.9480	345387
85	1.015673	80625	23657	32746	35387
86	1.045146	87523	26183	34733	34469
87	1.058578	93864	22136	34225	36595
88	1.063200	105800	27100	33200	38840
90	1.175486	111282		42045	53127
91	1.234503	138860	51469	33490	72899
92	1.254242	150625	67403	26393	101.093

المصدر: إعداد مجموعة من الاساتذة، 1994، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1969-1994، مصراته، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

ومع زيادة تحسن الوضع الاقتصادي لليبيا بسبب زيادة الدخل من النفط زاد الإنفاق العام على أغلب قطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم ففي الفترة الممتدة من (1975-1980) زاد الإنفاق على التعليم والتدريب بشكل كبير عن الفترة التي سبقت هذه الفترة فلقد بلغ الإنفاق على التعليم والتدريب ما يقارب (101.3) مليون دينار ليبي كان نصيب قطاع التعليم النسبة الأكبر بما يقارب (93.9) مليون دينار وقطاع التدريب (8) مليون دينار ليبي.

وطبعاً هذه الزيادة في الإنفاق العام على التعليم والتدريب كانت بسبب الزيادة الهائلة التي شهدها هذا القطاع من حيث الزيادة في عدد الطلبة والطالبات مما ترتب عليه زيادة كبيرة في عدد الفصول وعدد المدرسين والمدرسات كما أن الدولة في تلك الفترة كانت تشهد تحول كبير في جميع قطاعات الدولة والتي منها قطاع التعليم والتدريب فلقد شهدت أغلب مجالات التعليم تطور كبير سواء في التعليم الأساسي أو الثانوي أو الفني مما تطلب الأمر زيادة في حجم الإنفاق الفعلي على هذا القطاع ويمكن أن نلاحظ ذلك من الجدول رقم (5). ومع زيادة النهضة التي شهدتها ليبيا وزيادة عدد الطلبة والطالبات زاد الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم والتدريب في الفترة





الممتدة من (1981-1988) فلقد بلغ الإنفاق (121.6) مليون دينار ليبي كان نصيب قطاع التعليم (111.1) مليون دينار وقطاع التدريب (10.5) مليون دينار ليبي.

ولكن هذه الزيادة في الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم والتدريب شهدت انخفاضاً كبير خلال الفترة الممتدة من (1989-1999) وذلك بسبب تراجع عوائد النفط والذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الليبية وهذا التراجع في عوائد النفط كان بسبب الحصار الدولي على ليبيا. ولقد بلغ الإنفاق الفعلي في هذه الفترة حوالي (72.6) مليون دينار قطاع التعليم حوالي (57.6) مليون دينار والتدريب (15) مليون دينار وبعد رفع الحصار في بداية الألفية الجديدة عاد الإنفاق على التعليم نحو الارتفاع من جديد ففي خلال الفترة الممتدة من (2000-2010) بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي (660.9) مليون دينار كما هو موضح في الجدول رقم (6) مقسمة على النحو التالي: (600.89) مليون دينار على قطاع التعليم و (60.1) مليون دينار على قطاع التدريب.

أما الفترة الممتدة من (2011-2018) فلقد مرت ليبيا بالعديد من الظروف السياسية والاقتصادية أدت إلى انقسام كبير في الكثير من قطاعات الدولة وببساطة يمكن أن نقول أنه في الفترة لا توجد أصلاً مؤسسات دولة بشكل فعلي وللحديث مرة أخرى عن الإنفاق الفعلي على التعليم والتدريب في ليبيا خلال الفترة 2010-1970 فيجب علينا أن نتوقف كثير على كثير من الحقائق المهمة في هذا الجانب وهي مثلاً عناصر الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب فإننا سنلاحظ أن الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب يشتمل على نوعين من الإنفاق وهما الإنفاق الإداري الجاري والإنفاق الانمائي الاستثماري.

فالإنفاق الإداري يشمل نفقات الأجور والمرتبات للمدرسين والإنفاق على المستلزمات التعليمية ونفقات الصيانة والنفقات التشغيلية وغيرها.

إن الإنفاق الإداري على قطاع التعليم في ليبيا يشهد اختلال كبير في هيكل النفقات الإدارية فأغلب هذا الإنفاق يكون على المرتبات والأجور ونفقات البعثات الخارجية وهذا يكون على حساب النفقات على جوانب الصيانة وانخفاض الإنفاق على مكونات العملية الأكاديمية وخاصة تطوير المدارس والكليات والمعاهد والمكتبات وتقنيات الأنترنت وأنظمة الحاسوب كذلك يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الأبحاث والتأليف والترجمة والفعاليات والمشاركة في المؤتمرات الخارجية.

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أن قطاع التعليم العالي لا يوفر المخصصات المطلوبة بشكل جيد لتمويل المؤتمرات العلمية الداخلية والأبحاث العلمية الجادة في إطار نفقاتها الإدارية كما أنه لا يسعى إلى تنمية مصادر تمويلية ويعتمد اعتماد كلي على مخصصات الدولة لهذا القطاع في الميزانية العامة. وهذا بدوره يؤدي إلى حالة من الركود الأكاديمي والجمود العلمي والتراجع في تحسين جودة التعليم بسبب قلة المصادر التمويلية. إن البيانات المتوفرة تشير إلى أن النفقات الإدارية استحوذت على أكثر من (75%) من إجمالي الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (1970-2010) فلاح خلف.

وارتبط ذلك بتضخم الجهاز التعليمي لاسيما في قطاع التعليم الأساسي والثانوي وما ترتب عليه من زيادة أجور ومرتبات المدرسين فضلاً عما يعانيه هذا القطاع من ظاهرة البطالة المقنعة.

بلغ متوسط نسبة الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (14.4%) للفترة (1970-2010) فلاح خلف.



أما بالنسبة للعنصر الثاني للإنفاق فهو الإنفاق الاستثماري فلقد شهدت النفقات الاستثمارية زيادة منتظمة وذلك بإنشاء الجامعات الجديدة أو التوسع في فروع الكليات القائمة وزيادة محدودة في المباني ولكن تلك الزيادات كانت متواضعة ولا تتناسب مع التوسع الأفقي الذي شهده قطاع التعليم.

نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب إلى الناتج المحلي وإلى الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (1970-2010).

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب إلى الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة 1970-2010 (1%) وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بأهمية هذا القطاع من جهة وإذا ما قورنت مع بعض الدول العربية كمجموعة والتي بلغت فيها نسبة الإنفاق على التعليم 4% والدول المتقدمة (6%) والدول النامية (4.13%) والعالم (4.8%).

كما ان نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا تعتبر منخفضة أيضاً نسبة إلى الإنفاق العام فلقد بلغت 10.5% كمتوسط عن الفترة (1970-2010) وتعد هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها بالمستويات السائدة في الدول العربية كمجموعة والتي بلغت 17.2% والجدول التالي يبين لنا الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي والإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2006-2009).

جدول رقم 6

الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي والإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2006-2009).

الدولة	نسبة الإنفاق العام من الدخل القومي الإجمالي %	نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي %
الأردن	3.1	10.8
الإمارات	1.2	23.4
البحرين	2.9	11.7
تونس	7.1	22.4
الجزائر	4.3	20.3
السعودية	8.7	20.4
سورية	4.9	16.7
الكويت	3.3	12.9
المغرب	5.4	23.6
قطر	2.9	19.4
لبنان	1.8	7.2
ليبيا	2.2	11.9
مصر	3.8	11.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

نلاحظ مما سبق أن نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب إلى الناتج المحلي وإلى الدخل القومي الإجمالي وإلى الإنفاق العام الإجمالي كانت منخفضة خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2010م.

ومن المؤشرات الأخرى التي يمكن أن نأخذها بعين الاعتبار لمعرفة الإنفاق على التعليم هو مؤشر حصة الطالب الجامعي في ليبيا من الإنفاق على التعليم والتدريب فلو نظرنا إلى هذا المؤشر فإننا سنجد أن حصة الطالب الجامعي من إجمالي الإنفاق على التعليم والتدريب أخذت إتجاهات متبينة خلال الفترة من 1970-2010 فكانت حصة الطالب متصاعدة خلال الفترة من 1975-1980 وكان ذلك بسبب زيادة الإنفاق الاستثماري للتعليم الجامعي وبسبب الظروف الاقتصادية والخطط التنموية التي وضعت في تلك الفترة ولكن ذلك لم يدوم طويلاً ففي الفترة 1991-2000 سجلت حصة الطالب الجامعي من الإنفاق العام انخفاض





كبير لتصل إلى (87.3) دينار فقط وهي أقل نسبة خلال الفترة من 1970-2010 وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا في تلك الفترة وبعد ذلك وفي الفترة من 2001-2005 عادت حصة الطالب إلى الارتفاع مجدد لتصل إلى (553) دينار لكل طالب وذلك بسبب رفع الحصاد واستقرار الدولة في تلك الفترة ولكن هذه الحال لم يستمر وشهدت حصة الطالب انخفاض من جديد وذلك خلال الفترة 2006-2010 لتصل إلى (387) دينار لكل طالب وقد تأثرت تلك التغيرات بظروف الموازنة العامة للدولة الليبية والجدول التالي يوضح لنا حصة الطالب الجامعي من الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا خلال الفترة 1970-2010 وللعلم فإن معظم تلك الزيادات في حصة الطالب الجامعي من الإنفاق العام على التعليم والتدريب هي زيادات نقدية وليست حقيقية وجاءت هذه الزيادات لتوكب كل من الارتفاع في معدلات التضخم التي شهدتها ليبيا علي مر الأربعة القرون الماضية والارتفاع في نسبة إعداد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة السابقة.

جدول رقم (7)

حصة الطالب الجامعي من الإنفاق على التعليم والتدريب للفترة 1970-2010.

الفترة	حصة الطالب الجامعي من الإنفاق على التعليم والتدريب
1974-1970	300
1980-1975	935
1990-1981	337
2000-1991	873
2005-2001	553
2010-2006	387

المصدر: التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للمعلومات.

ومن خلال ما تم سرده في هذا المبحث نستخلص النتائج التالية:

أولاً: إن الإنفاق العام على التعليم والتدريب في ليبيا خلال الفترة من 1970-2010 مر بعدة مراحل فمثلاً شهد الإنفاق على التعليم والتدريب انخفاض كبير خلال عقد التسعينات من القرن الماضي مقارنة بعقد الثمانيات وذلك بسبب تراجع عوائد النفط والحصار الدولي على ليبيا في تلك الفترة.

ثانياً: ارتفاع الإنفاق على التعليم والتدريب خلال الفترة من 2000-2010 مقارنة بالفترة 1990-1999 وذلك بسبب رفع الحصار والاستقرار السياسي والاقتصادي لليبيا خلال هذه الفترة.

ثالثاً: نستنتج أن النفقات الإدارية استحوذت على أكثر من (75%) من إجمالي نفقات التعليم والتدريب خلال الفترة من 1970-2010.

رابعاً: انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا مقارنة بالعديد من الدول العربية.

خامساً: انخفاض الإنفاق على التعليم والتدريب بشكل عام في ليبيا خلال الفترة من 1970-2010.

4- تقييم الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا:

بعد أن تكلمنا على الاستثمار في التعليم وعن واقع التعليم والتدريب في ليبيا وعن الإنفاق الفعلي وتطوره خلال العقود الأربعة الماضية سنحاول في المبحث أن نقيم الإنفاق على التعليم في ليبيا وما هي النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة لموضوع الإنفاق على التعليم والتدريب في ليبيا.

إن عملية التقييم على التعليم والتدريب ستكون في ضوء ثلاثة معايير أساسية وهي:



- معيار الكفاية/ الملائمة.

- معيار العدالة.

- معيار الكفاءة.

4-1- معيار الكفاية:

إن البيانات المتوفرة لدينا من تقرير ديوان المحاسبة في السنوات الأخيرة 2015، 2016، 2017 تشير إلى أن جملة الإنفاق العام على التعليم والتدريب في ليبيا يبلغ حوالي 6.0 مليار دينار ليبي في كل سنة تقريباً، إلا أن هذا الإنفاق على التعليم نجده منخفض بالنسبة للإنفاق العام الإجمالي للدولة مقارنة مع بعض الدول الأخرى فمثلاً 6 مليار دينار للإنفاق على التعليم في ليبيا في سنة 2015 يبلغ نسبته 16% من جملة الإنفاق العام في ليبيا والذي بلغ (2015) 36 مليار دينار ليبي وازدادت هذه النسبة في سنة 2016 لتصل تقريباً إلى ما نسبته 20% على الرغم من الإنفاق الإجمالي بلغ في سنة (2016) 30 مليار، وانخفضت هذه النسبة في 2017 لتصل إلى ما يقارب 18% من جملة الإنفاق العام والذي بلغ 32 مليار دينار ليبي.

وإذا ما قارن هذه النسبة في ثلاثة السنوات الأخيرة مع بعض الدول فإننا سنجد أن هذه النسبة منخفضة مقارنة بتلك الدول فمثلاً كانت في تونس والمغرب والإمارات ما يقارب 23% و 20% في السعودية والجزائر في 2012. وإذا أخذنا هذا الإنفاق على التعليم في ليبيا فإننا سنجد أنه يزداد في كل سنة ولكن هذه الزيادة ظاهرياً فقط وليست حقيقية إذا ما أخذنا في الاعتبار زيادة أعداد الطلبة وزيادة أعداد الجامعات وارتفاع معدل التضخم في ليبيا بشكل غير مسبوق. حسب التقرير العربي الموحد 2012

وبمعنى آخر فإن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في ليبيا ما زال منخفضاً بصورة ملحوظة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. فمتوسط تكلفة تعليم كل طالب حوالي 3500 دينار ليبي سنوياً في ليبيا وذلك حسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017 فيما بلغت في مصر مثلاً 902 دولار أمريكي و 2239 دولار في سوريا و 4421 دولار في الأردن و 3442 في المغرب و 4500 دولار في لبنان و 3634 دولار في تونس وذلك في سنة 2008. (العربي، 2010، ص13)

4-2 معيار العدالة:

والذي يعني ضمان عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو بسبب النوع أو المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها فإنه من المعروف أن الإنفاق العام هو الأداة الأساسية لتحقيق هذا الهدف وقد نصى القانون الليبي على إلزامية ومجانبة التعليم في ليبيا بالنسبة للبيبين وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (95) لسنة 1975م. وإن التعليم هو حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الأساسية والدولة هي التي تشرف على التعليم وتكفل استقلال الجامعات.

ولكن إذا نظرنا إلى البيانات المتوفرة عن الإنفاق على التعليم فإننا سنلاحظ أن هناك عدم عدالة في توزيع ميزانية التعليم بين قطاعاته الثلاثة التي ذكرناها فيما سبق وهي التعليم العام والتقني والعالي، فإننا مثلاً سنلاحظ في السنوات الثلاثة الأخيرة، ففي سنة 2017 كان للتربية والتعليم بالمناطق والذي بلغ ما يقارب 4 مليار دينار ليبي حسب تقرير ديوان المحاسبة فيما كان نصيب الجامعات والأكاديميات ما يقارب 624 مليون دينار. وكان نصيب الهيئات والمعاهد التقنية والفنية ما يقارب 409 مليون دينار وتوزع باقي المبلغ على باقي قطاعات التعليم والمبلغ الإجمالي المنفق على التعليم في سنة 2017 هو 6.117 مليار دينار ليبي حسب تقرير ديوان المحاسبة 2017.





كما أن الإنفاق على التعليم العالي في سنة 2016 كان ما يقارب 5 مليار وكذلك في سنة 2015 حسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 و 2016 وهذا يبين لنا بوضوح عدم العدالة في توزيع الإنفاق على قطاعات التعليم مما يؤثر سلباً على العملية التعليمية في ليبيا.

وهذا يخالف أصلاً وجهة نظر البنك الدولي التي تعتمد أساساً على كتابات الاقتصاد اليوناني ساكار وبولوس التي ترى أن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم يقل مع ارتفاع المستوى التعليمي أي أنه يصل إلى أعلى مستوياته في مرحلة التعليم الابتدائي والأساسي ويقل تدريجياً حتى يصل إلى أدناه في مراحل التعليم العليا ومن ثم يكون من المنطقي توجيه نسبة أكبر من الإنفاق العام على التعليم إلى مراحل الأولى تاركاً للإنفاق الخاص المهمة الأساسية في تمويل المراحل العليا منه.

أما فيما يتعلق بعدالة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام على التعليم فإنه يمكن القول أن هناك بعض التفاوت في الإنفاق على التعليم في المناطق فنجد مثلاً بعض المناطق تحط بنصيب كبير من الإنفاق فحين أن بعض المناطق تكاد تحصل على مرتبات العاملين في قطاع التعليم في هذه المناطق وهذا كان على مر الأربعة القرون الماضية وزاد الأمر بعد الأحداث التي مرت بها البلاد في 2011 وهذا طبعاً سواء في السابق أو الوقت الحالي يرجع إلى بعض الاعتبارات منها اعتبارات شخصية وأخرى بسبب نفود المناطق نفسها كما في الوقت الحالي.

كما أن الميزانيات التي تخصص للجامعات تختلف من جامعة إلى أخرى وهناك تفاوت في المبالغ المسيلة لهذه الجامعات وكذلك هناك تفاوت في إنشاء المعاهد التقنية والفنية فكثير من المناطق لا توجد فيها هذه المعاهد التي تعتبر رافد من روافد توفير الأيدي العاملة والمدربة في الدولة.

أما فيما يتعلق بمدى عدالة الإنفاق العام على التعليم في ليبيا من منظور النوع الاجتماعي فإن البيانات تشير إلى حدوث نوع من المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة ولا توجد دلائل واضحة على وجود تميز للجنس على الآخر في جميع مراحل التعليم.

4-3 معيار الكفاءة:

وهنا يتم التفرقة عادة بين مجموعتين من المؤشرات الأولى تقيس الكفاءة الداخلية بينما تعبر الثانية عن الكفاءة الخارجية ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العام على التعليم نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق العام ونحن كما علمنا في الصفحات السابقة فإن الإنفاق الجاري على التعليم استحوذ على ما يقارب من (75%) من إجمالي الإنفاق العام على التعليم خلال الأربعة العقود من 1970 إلى 2010م بل وزاد الحال سوء بعد عام 2010 حيث أن الإنفاق الاستثماري على أغلب قطاعات دولة متوقف في السنوات الأخيرة بعد أحدث 2011 ولقد بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم في الفترة من 1970 حتى 2010 (9.5%) من جملة الإنفاق الإنمائي أما متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري والإداري على التعليم والتدريب إلى الإنفاق الحكومي فهي 14.4% للفترة 1970-2010.

أما المؤشر الثاني من مؤشرات الكفاءة الداخلية فهو نصيب من بند الأجور وتعويضات العاملين لجملة الإنفاق العام على التعليم وفي ليبيا ينال هذا البند النصيب الأكبر من مصروفات قطاع التعليم فمثلاً بلغ إجمالي المرتبات في سنة 2015 إلى أكثر من 5 مليار دينار لبيبي ويوجد في قطاع التعليم أكبر شريحة من الموظفين في الدولة ويتميز هذا القطاع بتضخم كبير في الموظفين والمدرسين ولا سيما في قطاع التعليم الأساسي والثانوي فضلاً عما يعانيه هذا القطاع من بطالة مقنعة.



وتكمن المشكلة الرئيسية في ارتفاع نسبة الأجور والمرتبات لجملة الإنفاق العام على التعليم في أنها لا تعكس ارتفاع أجور المعلمين وأعضاء الهيئة العلمية وإنما تعكس ارتفاع نسبة الإداريين وغير الأكاديميين لجملة العاملين في مجال التعليم في ليبيا عن الحدود المقبولة عالمياً.

بل إن مرتبات قطاع التعليم تعتبر من المرتبات المنخفضة في الدولة وطبعاً هذا كله يبين لنا حالة الهدر وعدم الكفاءة في الإنفاق العام على قطاع التعليم. بلغ عدد الموظفين في قطاع التعليم في 2015 حسب بيانات حكومية حوالي (47.7393) موظف وموظفة.

أما بالنسبة لمعيار الكفاءة الخارجية للإنفاق العام على التعليم فإنه لا توجد مؤشرات تعبر بشكل مباشر عن هذا المعيار ولكن هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها بصورة غير مباشرة فمن المفترض أن الإنفاق العام على التعليم يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقق هذه الأهداف أو بمعنى آخر مدى كفاءة النظام التعليمي ذاته.

فمثلاً بالنسبة لمدى ملائمة التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل فإننا نجد أن أغلب الطلبة المسجلين في التعليم العالي في ليبيا مسجلون في تخصصات نظرية مثل العلوم الاجتماعية والتربوية وهذه التخصصات لا تخدم سوق العمل خاصة في اقتصاد مثل الاقتصاد الليبي الذي يعاني من عدم وجود فرص عمل حتى للتخصصات المهنية.

والتعليم في ليبيا يهتم بالتعليم الأكاديمي أكثر من التعليم المهني والتدريب والذين يعدان من أهم دعائم التنمية الاقتصادية.

كذلك فإنه توجد العديد من المؤشرات غير التقليدية التي يمكن استخدامها أيضاً فمثلاً التوسع الكمي الملحوظ في التعليم في ليبيا خلال الفترة الأخيرة حيث أصبحت في كل منطقة جامعة ومعهد ومدارس لجميع تخصصاتها لم يتم التعامل مع هذا التوسع بشكل علمي مخطط وهو ما أدى إلى وجود سلبيات واضحة وخطيرة تهدد مسيرة التعليم في ليبيا بصفة خاصة وعملية التنمية بشكل عام. ويكفي أن نعرف حال التعليم في ليبيا من خلال:

أولاً: غياب ليبيا عن آخر تصنيف 2015، 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس حيث خرجت ليبيا من نطاق تقييم مؤشر جودة التعليم العالي بسبب عدم توفر أبسط معايير الجودة في التعليم بليبيا. ثانياً: احتل النظام التعليمي في ليبيا المرتبة 142 من أصل 144 في إحصائية الجودة الشاملة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس 2013) وهي مرتبة تدل دلالة واضحة على أن مخرجات التعليم في ليبيا ضعيفة جداً.

ثالثاً: كما أشار التقرير إلى النقص في تدريب العاملين حيث تم تصنيف ليبيا في المرتبة 140 من أصل 144 بلد تم تقييمها في المنطقة كما ورد أن النظام التعليمي الليبي يعاني من نقص المعلومات ولا سيما البيانات المتعلقة بكفاءة المعلمين ومدراء المدارس.

وقبل أن نختم هذا المبحث يمكن أن نضيف بعض الإحصائيات والأرقام التي توضح لنا وضع ليبيا في العالم حسب تقارير بعض السنوات.

الحشاني عبد السلام الأرغوميا وتنمية الموارد البشرية في ليبيا مجلة الجامعة الأسمرية العدد 24 السنة 12. 1- استخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة مقاييس لمعرفة مدى تقدم الدولة وسيرها نحو النمو مقارنة بغيرها من دول العالم ومن ذلك مؤشر التعليم ومؤشر الدخل وأهم تلك المؤشرات هو مؤشر التطور أو ما يعرف



بدليل التنمية البشرية وعلى أساسه يصنف تطور دول العالم بالترتيب التصاعدي فالدول الأكثر تطور في التنمية البشرية هي الأولى وهكذا فمثلاً النرويج رقم (1) والكونغو الأكثر تأخر رقم (187).

ففي تقرير سنة 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كانت ليبيا في المرتبة 53 وكانت في السابق تحتل المرتبة (87) ورغم الأحداث التي مرت بها البلاد بعد سنة 2011 كان مركزها في تقرير سنة 2013 (64) نلاحظ أن ليبيا تقدمت من 87 إلى 64 ويعود هذا التغيير الكبير في الترتيب إلى تنظيم صندوق النقد الدولي لتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عام 2011م.

وحتى الآن ما زالت ليبيا تواجه عوائق وتحديات إدارية وتنظيمية إزاء تنمية مواردها البشرية وذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم تحدد أولويات التعليم والبحث العلمي وفق احتياجات التنمية الشاملة وما يتطلبه سوق العمل.

2- أما تقرير التنمية الشاملة للعام 2011 فيمكن أن نستخلص منه التالي على الرغم من الدخل الكبير لليبيا من النفط إلا أن الإنفاق على التعليم والصحة وهي الأساس لأي تنمية بشرية متدنيا جداً خلال السنوات الماضية حيث بلغ 3.9% من الميزانية العامة بينما كانت السعودية 5% واليونان 10.6% وبريطانيا 9.3% على الرغم من الفارق الكبير بين حجم ميزانيات هذه الدول، بلغت نسبة الباحثين عن العمل المسجلين 76.9% من الذكور و 24.7% من الإناث.

إن نوعية التعليم في ليبيا متدنية جداً وكذلك نسب المتعلمين فنسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة حسب تقرير 2011 والذين تتجاوز أعمارهم 25 سنة 44% من الذكور و 55.9% من الإناث وهي نسبة ضئيلة مقارنة بغيرها من دول العالم كالإمارات 77% من الجنسين ودول شمال أوروبا 90%.

3- إن مؤشر التنمية البشرية يضع ليبيا في المركز 64 على مستوى دول العالم (187) والرابعة عربياً بعد الإمارات وقطر (37) والبحرين (42) والكويت (63) ولقد ترسخ هذا الترتيب لحوالي خمس سنوات مضت.

أما بالنسبة للتنمية البشرية لسنة 2011 نالت ليبيا الرتبة 53 واعتبر ضمن المجموعة المرتفعة التنمية وللعلم أن التقرير يعتمد على ثلاث متغيرات تعد غير كافية لوضع ليبيا في المرتبة المشار إليها أعلاه وهذه المتغيرات هي العمر المتوقع عند الولادة ونسبة المتعلمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكن تقارير التنافسية الاقتصادية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره دافوس في سويسرا تضع الاقتصاد الليبي في المرتبة (100) من مجموع (139) دولة وهي بلا شك مرتبة متأخرة تعكس حقيقة الاقتصاد الليبي الناجمة عن تنمية بشرية متدنية. ويعتمد مؤشر التنافسية على نتائج (12) متغيرة موزعة على ثلاثة محاور هي محور الركائز الأساسية ومتغيراتها هي البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي والصحة والتعليم وكذلك محفزات الكفاءة تتضمن متغيراته التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع.

كذلك تعاني ليبيا من مشكلة استقطاب الاستثمارات الأجنبية في جميع قطاعات الدولة ومنها التعليم والتدريب. فمثلاً بلغ إجمالي الاستثمارات في ليبيا في سنة 2008، 4.1 مليار دولار تراجع إلى 2.3 مليار دولار في سنة 2009 في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية 2009، 35 مليار دولار وفي قطر 8.7 مليار دولار. وهذا حسب منظمة الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010م ص3.



5- النتائج والتوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي:

أولاً: النتائج:

- 1- حققت ليبيا طفرة كبيرة في تحقيق العديد من الأهداف الخاصة بزيادة معدلات الاستيعاب وخفض معدلات التهرب من التعليم خلال العقود الماضية. ولكن التهرب من التعليم في السنوات الاخيرة زادت حيث بلغت 16% في سنة 2012 حسب تقرير اللجنة المشكلة من قبل وزير التعليم العالي بالقرارين (256) (323) 2012.
- 2- هنالك ضعفاً في حجم الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي لضعف إهتمام الدولة به من خلال عدم تناسب الميزانيات المعدة للتعليم من قبل الحكومة مع حجم مؤسساته.
- 2- على الرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق على التعليم إلا أن هذا الإنفاق ظل ضئيلاً بالنسبة لجملة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة خلال الأربعة العقود الماضية (1%) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية التي بلغت فيها (4%) والدول المتقدمة (6%) والدول النامية (4%).
- 3- إن أغلب الإنفاق على التعليم في ليبيا كان خلال العقود الماضية على الإنفاق الإداري والتشغيلي حيث هيمن على أكثر من (75%) من الإنفاق على التعليم والتدريب مما أضعف الاهتمام بالإنفاق الاستثماري في قطاعي التعليم والتدريب والذي لم يتجاوز 10% من الإنفاق الإنمائي.
- 4- مازالت مخصصات التعليم في ليبيا أقل بكثير من الحد الأدنى من توجيه الأمم المتحدة بتخصيص ما لا يقل عن 26% من الميزانية العامة لتعليم فلقد وجدنا في ليبيا تقريباً 20% من السنوات السابقة.
- 5- إن ما تحقق من إنجازات كمية في قطاعي التعليم والتدريب لم يفي بتحقيق التنمية البشرية في ليبيا لأنه ركز على الكم وأهمل الكيف أو النوعية والجودة.
- 6- ارتبطت عملية التخطيط لتحقيق التنمية البشرية في ليبيا بظروف الموازنة العامة التي ارتبطت بدورها بظروف العوائد النفطية ولهذا تم التراجع عن مبدأ التخطيط والتخلي عن منح الأولوية لقطاعي التعليم والتدريب وفرض القيود المالية مما جعل مسار عملية تحقق التنمية البشرية رهينة لظروف العوائد النفطية.
- 7- عدم العدالة في الإنفاق بين قطاع التعليم مما يخلق فجوة كبيرة بين قطاعاتها التعليم العام والتقني والعالي.

ثانياً: التوصيات

- 1- تبني إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على إحداث نقلة نوعية في العملية التعليمية ويكون في جوهرها مخرجات متكاملة ومتزامنة مع إستراتيجية تنمية وطنية شاملة.
- 2- رفع مرتبات المعلمين كما هو الحال مع أقرانهم في الدول ذات المستويات التعليمية المتميزة.
- 3- تطبيق نظام الجودة في المدارس والجامعات لضمان هذه الجودة وصونها واستمراريتها.
- 4- إدراج الإنفاق علي التعليم، خاصة التعليم الاساسي، كأولوية في سلم الإنفاق الحكومي.
- 5- زيادة الإنفاق الاستثماري في قطاع التعليم و تقليل الإنفاق الإداري.

المراجع

- 1- أحمد منصور، 1975 قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت، وكالة المطبوعات.
- 2- أسامة العاني، 2002، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.





- 3- أشرف العربي، 2010، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، مصر، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية.
- 4- علي غربي وآخرون، 2002، تنمية الموارد البشرية، عين سليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- 5- موسى اللوزي، 2000، التنمية الإدارية لمفاهيم الأسس التطبيقية، عمان- الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 6- بن زاهي وآخرون، 2005، التدريب كأحد المقومات الأساسية لتنمية الكفاءات البشرية.
- 7- ماهر عليش، 1971، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- 8- كامل بربر، 1997، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، بيروت- لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 9- فلاح خلف علي الربيعي (مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2، 2013) دور الإنفاق على التعليم والتدريب في عملية بناء رأس المال البشري في ليبيا، (جامعة طرابلس- ليبيا، 142-170)
- 10- نعيمة بارك، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد السابع، تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية، ص276.
- 11- عبد السلام الحشاني، مجلة الجامعة الأسمرية العدد 24 السنة 12 الأرغونوما وتنمية الموارد البشرية في ليبيا، زليطن.
- 12- لعلي بوكميش، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة 2005، ماهية تنمية الموارد البشرية والواقع في العالم العربي والنامي الجزائر.
- 13- إعداد مجموعة من الاساتذة، 1994، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1969-1994، مصراته، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- 14- يوسف الزلزلة (المؤتمر التربوي الثاني - الاستثمار في التعليم العالي، 31 آيار 2011) مفهوم الاستثمار في التعليم العالي(الكويت: جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي).



Abstract

This study aims to study the development of public spending on education in Libya, compare it with global spending, evaluate public spending policies in Libya, and study the relationship between public spending on education, human development indicators and ways to develop the education sector in Libya. The study was based on the historical approach and the descriptive analytical approach.

The results of the study showed that Libya has achieved a great victory in achieving many of the goals of increasing absorption rates and reducing rates of education evasion over the past decades. Despite the significant increase in spending on education, this expenditure has remained insignificant for the total GDP, and the results show that most of the spending on education in Libya over the past decades has been on administrative and operational spending, which has weakened interest in investment spending in Education and training sectors the study recommended the application of quality system in schools and universities to ensure this quality, preservation and continuity. The inclusion of spending on education, especially higher education, as a priority in government spending and the need to raise the government's awareness in Libya of the importance of human development for its impact on the level of development in all areas. and work to increase investment spending in the education sector.

